

من حيث هو لا يقنع تحريكاً بل ذلك انما هو بقوة حالة فيه  
وقال في بيانه ان الجسم من حيث هو لا يقنع الا ان كانا قسبة  
من هذه طيشة المجمع الامكنة على السوية فلما يقنع حركة  
لان الحركة لتقنع تركب بعض الاخبار والتوجه لبعض المولد  
اقتنع حركة يلزم الترجيح بلا مرجح فلا بد من قوة محركة تحل  
فيه قوله فاذا قطع التفرع عن القوتين لا ينعى اذا عرفت هذه  
المقدمة القابلة للافتاوت لا المقررة في محلها بتبين لك  
انه اذا قطع التفرع عن القوتين اي لو فرض للجسمان التذان  
احدهما صغير والاخر كبير ليعين عن القوتين يكونان في الحالة  
متساويين في قبول الحركة فلم يكن لزيادة قدر الجسم اثر في الفتاوت  
انما ينعى في القوتين ثم استلزمت الفتاوت في الزمهما اي في  
الوكنتين فثبت الملازمة القابلة بان جملة القوة لو لم تكن قادرة  
على مجموع تلك الاشياء لكان الجزء مساوياً للمكمل او اكثر منه  
في التأثير لما عرفت انه لا فتاوت الا في القوتين فعدم كونه جملة  
القوة قادرة على مجموع الاشياء اما بناء على فرض عدم الفتاوت  
فيهما فيلزم التساوي المذكور او بناء على فرض ضعف جملة القوة  
فيلزم الاكثرية في اثره. وقبصر قوله ان النساق ح اجيب  
كونه بمعنى الاتصال حينئذ كونه بمعنى الاتصال الذي بنا فيه عرض  
العدد لا يوجد في اجزاء الحركة اذا عتبار عرض العدد ثابت فيها

فيها وحاصلاً لئلا يلزم الزيادة على غير المتناه المتسق النظام  
كيفان الاتساق بالمعنى المذكور ليس موجوداً في الحركة الغير المتناهية  
لعروض العدد لاجزائها المفروضة ومآل للوجه المذكور الا ان تقف بيان  
الشهور والسينين وبين الحركات بان حصول الشهور والسينين  
انما هو بعد عرض العدد للاجزاء المفروضة للزمان الذي هو الكم المتد  
المنفصل في اتصالها بخلاف الحركات الغير المتناهية فاتها  
متصلة في نفسها وان كان اعتبار العدد موجوداً في اجزائها المفروضة  
والكلام في نفس الحركات لانه اجزائها هو قطعاً ان عرض العدد  
لتنك الاجزاء انما هو بعد فرضها وحصولها لا ان حصولها  
يتوقف على عرض العدد وقوله وقد يقال ان في تحقيق تعيد  
المصير المتناه المتسق النظام وبيان قائمته او وضع  
ما يرد عليه من السؤال الغير المندرج بنظم التباين يعني ان و  
دوده بناء على ان المراد بالاتساق الاتصال ولكن ليس  
بمعنيين في كونه مراداً فانه يمكن ويحتمل ان يكون المراد من عدم  
الانقطاع خافى قلت هذا الاحتمال لا يساعده اطلاق الزيادة  
وعومها في قوله فيلزم الزيادة على تقدير تغير المتناه قلت  
مراده منها ح الزيادة عليه فوجبه عدم التناهية بقرينة  
ان غير المتناه عديم الانقطاع وان المفروض وضع الحكيم  
من مبداء واحد فتوجه قوله والدليل على هذا يعني ان اتصال